

الإطار المؤسسي للتمويل الدولي والتنمية- إشارة إلى جهود بعض المؤسسات في جائحة كورونا
**The institutional framework of international finance and development - a
 reference to the efforts of some institutions in the Corona pandemic**

خولة شردود¹، خيرالدين عمار²

¹ طالبة دكتوراه، مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله- تيبازة، الجزائر،

cherdoud.khaoula@cu-tipaza.dz

² طالب دكتوراه، مخبر المقاوالتية والتنمية السياحية، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله- تيبازة، الجزائر،

ammar.kherddine@cu-tipaza.dz

تاريخ النشر: 18-01-2023

تاريخ القبول: 05-01-2023

تاريخ الاستلام: 23-10-2022

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح مفهوم التمويل الدولي والتنمية، بالإضافة إلى التعريف بمختلف المؤسسات الفاعلة في هذا المجال، كما يوضح البحث طرق وأساليب انتقال الأموال من المؤسسات الممولة إلى البلدان الطالبة لهذا التمويل والتي في الغالب تكون من البلدان النامية، كما أشارت الورقة البحثية إلى جهود بعض المؤسسات في تمويل التنمية خلال جائحة كورونا، من خلال عرض أرقام واحصائيات في هذا المجال، وتم التوصل إلى أن هذه المؤسسات تساهم في تحقيق التكامل الدولي خصوصاً إذا تم استغلال هذا التمويل على الوجه الصحيح، كما أن اللجوء إليها في بعض الأحيان قد يكون له أثر سلبي نتيجة للشروط التي تفرضها هذه المؤسسات.

كلمات مفتاحية: التمويل الدولي؛ التنمية؛ رؤوس الأموال؛ مجموعة البنك الدولي؛ التنمية الإقليمية.

تصنيف JEL : F4 ، G2 ، O1.

Abstract:

This research paper aims to clarify the concept of international finance and development, in addition to introducing the various active institutions in this field. The research also clarifies the ways and methods of transferring funds from the funded institutions to the countries requesting this funding, which are mostly developing countries. The research paper also referred to the efforts of some institutions in financing development during the Corona pandemic, by presenting numbers and statistics in this field. It was concluded that these institutions

contribute to achieving international integration, especially if this funding is properly exploited, and that resorting to them sometimes may have a negative impact as a result of the conditions imposed by these institutions.

Keywords: International Finance; development; Capital; World Bank Group; regional development.

Jel Classification Codes: F4, G2, O1.

المؤلف المرسل: خولة شردود، الإيميل: khaoulacherdoud@gmail.com

1. مقدمة

شهدت اقتصاديات العالم اتجاها نحو العولمة يوما بعد يوم في عديد المجالات الاقتصادية وهو ما نتج عنه ما يعرف بالتحريك المالي، لأجل زيادة التعاون بين الدول وشارك الدول النامية في الاقتصاد العالمي وتفتتحها عليه، سواء من خلال امدادها بالقروض والتمويلات، أو من خلال الاعانات والمساعدات.

إن ما سبق ذكره يهدف إلى تحقيق عدة أهداف، ولعل أبرزها تمويل التنمية في البلدان الطالبة لهذا النوع من التمويل وذلك لأجل الاستقرار والتطور الانساني والاجتماعي والرفي بالوضع الانساني بما يتوافق مع احتياجاته وامكانياته.

حيث سيتم من خلال هذه الورقة البحثية توضيح مفهوم التنمية وطرق تمويلها خاصة ما تعلق بالتمويل الدولي، والذي يشير إلى انقال رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة أي أنه سيكون خارج الحدود السياسية للدول، بقصد توفير المصادر المالية لتغطية نفقات البلدان الطالبة للأموال، وذلك وفق شروط وأجال محددة.

تتعدد وتنوع مؤسسات التمويل دولية كانت أو اقليمية ولكل مؤسسة خصائصها وأهدافها، وتساهم هذه المؤسسات في تمويل مشاريع التنمية، وعليه نطرح الاشكالية التالية:

ماهي أهم مؤسسات التمويل الدولي؟ وفيما تتمثل جهودها لتقيق التنمية؟

أهداف الب ٢:ث:

يهدف البحث إلى التعريف بمؤسسات التمويل الدولي والتنمية، إلى جانب الآليات والطرق التي يتم بها تمويل البلدان الطالبة لهذا النوع من التمويل، وكذا ابراز جهود المؤسسات في تحقيق التنمية خصوصا خلال جائحة كورونا.

منهجية الب ٢:ث:

للإجابة على الاشكالية والامام بمختلف جوانها تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك من خلال استقراء الكتب والأبحاث وتحليل التقارير التي تطرقت وعالجت الموضوع محل الدراسة.

2. الخلفية النظرية للتنمية

1.2 التنمية وبعض المفاهيم المشابهة

التنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى احداث النمو بطريقة سريعة ضمن خطط مدروسة، وفي فترات زمنية معينة وتخضع للإرادة البشرية، وتحتاج التنمية إلى دفعة قوية تفرزها قدرات انسانية بإمكانها اخراج المجتمع من حالة السبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حكماً تسير نحوه إلى الأفضل. (بدران، أحمد جابر، 2014، صفحة 07)

وفيما يلي الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم الأخرى: (مصطفى²، عبد اللطيف: سانية، عبد الرحمن، 2014، صفحة 17)

_ التنمية والتغير: التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم، فقد تتغير الأشياء إلى السالب، بينما تهدف التنمية إلى احداث تغير نحو الأفضل.

_ التنمية والتقدم: لا يشير التقدم إلى الحركة في العملية التنموية بل إلى المرحلة النهائية التي تستهدفها.
_ التنمية والتحديث: ينصرف مفهوم التحديث إلى جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية (تجهيزات تكنولوجية، سلع وأنماط استهلاكية) وهو لا يشير في الحقيقة إلى حدوث تنمية لان نظريات التحديث ظلت أسيرة النموذج الغربي متجاهلة الخصائص المميزة للمجتمعات النامية.

_ التنمية والنمو: التنمية تعتبر شاملة لكافة الجوانب (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية وغيرها) أي أن الفرق بين التنمية والنمو هو أن النمو يتضمن بالأساس نمو الناتج الوطني دون حصول تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الأخرى، بينما تعني التنمية إضافة إلى نمو الناتج الوطني حصول تغيرات مهمة وواسعة في الجوانب السابق ذكرها. (النسور، إياد عبد الفتاح، 2013، صفحة 278).

2.2 أنواع التنمية، أشكالها وتصنيفاتها

1.2.2 أنواع التنمية

يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات في عديد المجالات، وكذا ادخال أفكار جديدة داخل التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ، والتي تعمل على اشباع الحاجات الأساسية والثانوية وتنقسم التنمية إلى ما يلي: (بدران، أحمد جابر، 2014، صفحة 09)

_ التنمية الاقتصادية: وفيها تستخدم الدولة الموارد المتاحة لتحقيق سريع للتوسع الاقتصادي.

- _ التنمية الاجتماعية: وهي التي تهدف إلى إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع.
- _ التنمية السياسية: وهي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.
- _ التنمية الثقافية والبيئية: وهي التي تهدف إلى التغير الذي يحدث في مجال الثقافة بم فيها العلوم، والفنون والفلسفة والتكنولوجيا.. الخ. أما التنمية البيئية فهي التي تهدف إلى التحكم في الأنشطة الضارة للبيئة.

2.2.2 أشكالها وتصنيفاتها

بصفة عامة تنقسم التنمية إلى قسمين هما: التنمية الطبيعية والتنمية البشرية:

فالتنمية الطبيعية تعتبر تجديد في بعض الموارد الزراعية والتجديد في موارد البترول أي النفط، واستخراج عناصر جديدة مفيدة للطبيعة، أما التنمية البشرية فهي تنمية عقل الانسان بالعلم و العلوم وتوعية الانسان بما هو جديد، سواء كان علم أو مجال جديد، أي أن التنمية البشرية هي التنمية التي تختص برفع قدرات ومهارات البشر في كل مجالات الحياة والعمل. (مدحت، أبو النصر؛ مدحت، ياسمين محمد، 2017، صفحة 71).

وهناك التنمية المتكاملة أو المندمجة وهي تلك العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس، في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة البعض الآخر في نفس الوقت ونفس المجتمع، وهي زيادة محسومة في الإنتاج والخدمات، شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثير، وتستخدم في ذلك الأساليب العلمية الحديثة والتكنولوجيا. (مدحت، أبو النصر؛ مدحت، ياسمين محمد، 2017، صفحة 71).

كذلك من أصناف التنمية نجد التنمية المستدامة، وقد تم التصديق على فكرة التنمية المستدامة سنة 1983 بقرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وعرفت بأنها تطوير الأرض والمدن والمجتمعات والأعمال التجارية، بشرط أن تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة وإدارة وحماية رأس المال الطبيعي. (الأشوح، 2017، صفحة 38).

كما توجد التنمية بناء على المستوى الجغرافي الذي تهتم به أو تعمل عليه، فهناك تنمية دولية وتنمية اقليمية (على مستوى عدد من الدول) وتنمية قومية أو قطرية وتنمية اقليمية (على مستوى عدد من المحافظات أو الامارات) وتنمية محلية (تنمية المجتمع المحلي). (مدحت، أبو النصر؛ مدحت، ياسمين محمد، 2017، صفحة 71).

3.2 مصادر تمويل التنمية

1.3.2 المصادر الداخلية المختلفة لتمويل التنمية

تنقسم هذه المصادر إلى مصادر اختيارية وأخرى اجبارية، ويمكن تقسيم المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية في البلاد النامية إلى قسمين، الادخار الاختياري والادخار الاجباري: (عبد اللطيف مصيطف،⁷، 2008، الصفحات 81-82-83).

_ الادخار الاختياري: وهو ذلك الادخار الذي يقبل عليه الأفراد والمشروعات طوعا واختيارا ويتمثل في:

- ومخرات القطاع العائلي: ويشمل هذا القطاع على العائلات، الأفراد والمؤسسات الخاصة، حيث: مخرات القطاع العائلي = الدخل المتاح - الاستهلاك
- مخرات قطاع الأعمال: يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الانتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتتمثل في:
 - ادخارات قطاع الأعمال الخاص: وتتمثل مخرات هذا القطاع في الأرباح غير موزعة.
 - ادخار قطاع الأعمال العام: تتمثل مخرات هذا القطاع فيما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها، وهي عبارة عن الفرق بين تكاليف الانتاج وثمان بيع السلع المنتجة.

_ الادخار الإجباري: يقصد بالادخار الاجباري ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك، بطريقة إلزامية دون أن يقبله الأفراد طواعية، ويشمل هذا النوع على:

- الادخار الحكومي: وهو الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، والإيرادات العامة هي جميع الموارد المالية التي تحصل عليها السلطات العامة من المصادر المختلفة، وأهمها الضرائب، الرسوم، القروض، الاصدار النقدي الجديد، الهبات والمساعدات، أما النفقات العامة فهي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها لتقديم الخدمات العامة، وهذا يعتمد بدوره على العوامل التي تحكم حجم هذا الفائض لكل من الإيرادات والنفقات.
- التمويل بالتضخم: حيث تلجأ الدولة التي تعاني من عجز في موازنتها العامة أحيانا إلى إصدار كمية جديدة من النقود بدون تغطية، وهذا ما يعرف بالتضخم المالي أو التضخم الاقتصادي، والذي يعني أن الزيادة التي تحدث في كمية النقود بيد العناصر الاقتصادية ينجم عنها زيادة

اقبال هاته الأخيرة على شراء السلع والخدمات (بطريقة مفاجئة)، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض القيمة الحقيقية للنقود. (هاني، محمد؛ مراح، ياسين، 2018، صفحة 80)

➤ القروض العامة الداخلية: يمكن تعريف القرض العام بأنه مبلغ من المال تقوم الدولة بالحصول عليه من الأفراد والمؤسسات المحلية والدولية وكذلك الحكومات الأجنبية، حيث تتعهد برد المبلغ الذي يتم اقتراضه خلال فترة زمنية محددة مع الفوائد التي يتم الاتفاق عليها. (هاني، محمد؛ مراح، ياسين، 2018، صفحة 80).

2.3.2 مصادر التمويل الدولي الرسمية

يشير مفهوم التمويل الدولي إلى توفير المصادر المالية من أجل تغطية النفقات داخل الدولة، وبالتالي تنتقل رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة.

تعتبر البنوك العالمية الكبرى والأسواق العالمية مصدري التمويل الرئيسيين للشركات العالمية متعددة الجنسيات وللعظم الدول الصناعية المتقدمة.

أما بالنسبة لدول العالم الثالث النامية فتعتمد بشكل خاص على مصادر التمويل الرسمية، الثنائية ومتعددة الجهات لتغطية الفجوة التمويلية لديها.

➤ مصادر التمويل متعددة الجهات: وتتمثل في البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والمنظمات المالية الإقليمية، مثل الصندوق العربي، بنك التنمية الإسلامي، وسيتم التطرق إليها لاحقاً.

➤ التمويل التجاري الدولي: تلجأ الدول والمؤسسات الدولية والشركات الكبرى متعددة الجنسيات إلى تغطية احتياجاتها للتمويل من أسواق أدوات الدين الدولية عن طريق إصدار السندات أو من خلال التجمعات المصرفية syndications قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، سواء كانت هذه الأسواق في الدول المصدرة للعملة الرئيسية أو في الأسواق العالمية الحرة Euro Markets. (شكري، ماهر كنج؛ عوض، مروان، 2004، صفحة 44)

3.3.2 مصادر التمويل الدولي غير رسمية

ويقصد بها التحركات غير الرسمية لرؤوس الأموال والقروض الممنوحة من جهات خاصة إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة، ويأخذ هذا النوع من الشركات الأشكال التالية:

➤ تسهيلات الموردين **supplier credits**: وتسمى أحياناً قروض التصدير.

- تسهيلات مصرفية **Banc crédit**: وهي قروض قصيرة الاجل تمنحها المصارف التجارية الأجنبية للبلاد النامية، بغرض تمويل عج موسمي.
- الأسواق المالية الدولية: تعتبر مصدرا رئيسيا للحصول على التمويل، كما أنها تمثل مجالا واسعا لتوظيف الاموال الفائضة عبر الحدود.

3. مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية

تتمثل المصادر الرسمية للتمويل الدولي متعدد الأطراف في مصدرين أساسيين هما:

- مؤسسات التمويل الدولية
- مؤسسات التمويل الاقليمية

1.3 مؤسسات التمويل الدولية

تضم مؤسسات التمويل الدولية كل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

1.1.3 صندوق النقد الدولي

هو مؤسسة عالمية نقدية تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار، وعلاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء فيه. (برياف، الطاهر، 2009، صفحة 25)

وتتمثل أهم قروض وتسهيلات صندوق النقد الدولي في: (زيرمي، نعيمة، 2016، صفحة 266)

- حقوق السحب العامة؛
- تسهيلات الصندوق؛
- التسهيلات التمويلية؛
- التسهيلات البترولية؛
- تسهيلات التمويل التعويضي؛
- حقوق السحب الخاصة.

حيث استحدث صندوق النقد الدولي تسهيلات التمويل التعويضي وكان ذلك لأول مرة سنة 1963 بهدف توفير موارد مالية إضافية للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، دون اللجوء إلى اتباع إجراءات حمائية يمكن أن تؤثر على حجم تجارتها الخارجية وانخفاض معدلات التنمية، والاستفادة من

هذه التسهيلات التعويضية قد تصل إلى 100% من حصة البلد العضو في الصندوق، على ألا يتجاوز السحب خلال سنة واحدة نسبة 25% من الحصة. (بن شهرة، مدني، 2008، صفحة 55)

أما فيما يخص تسهيل التمويل الطارئ فإضافة إلى ما سبق أدخل هذا التسهيل في حالة آلية الطوارئ الخارجية، وكذلك في حالة تعويض الأعضاء عن زيادة تكاليف استيراد مادة النفط. (بن شهرة، مدني، 2008، صفحة 55)

أما حقوق السحب الخاصة فهي عبارة عن نقد احتياطي دولي يستخدم كوسيلة جديدة لدعم أصول السيولة الدولية التقليدية، كالذهب والدولار واحتياطات العملة الأجنبية القابلة للتداول، وتم تحديد شروط الاستفادة من حقوق السحب الخاصة بوجود عجز في ميزان المدفوعات، مع توفير آلية أخرى جديدة للاستفادة من حقوق السحب الخاصة وذلك باتفاق بين بلد له فائض في ميزان المدفوعات وآخر له عجز في ميزان المدفوعات. (بن شهرة، مدني، 2008، صفحة 61).

2.1.3 مجموعة البنك الدولي

➤ السياسة الاقتراضية للبنك الدولي

من أهداف البنك الدولي منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، ومنح المساعدات المالية في عدة مجالات موجهة إلى الدول النامية في الوقت الحاضر، بعدما كانت موجهة في بداية الانشاء إلى الدول المتضررة من الحرب، ويقدم البنك مجموعة من القروض (بن شهرة، مدني، 2008، صفحة 72):

- قروض المشاريع وذلك من أجل تمويل مشروع معين؛
- قروض التعديل الهيكلي واستحدث ذلك في سنة 1980 من أجل التقليل من الاختلالات في ميزان المدفوعات للدولة.
- القروض القطاعية، وظهر هذا النوع من القروض سنة 1984، وهي موجهة إلى السياسات الاقتصادية في البلد المقترض، ولها درجة عالية من المرونة؛
- قروض التعمير الطارئة.

➤ المؤسسات المساعدة للبنك الدولي

من أهم المؤسسات المساعدة للبنك الدولي هي:

❖ مؤسسة التمويل الدولي:

تأسست عام 1956 وينحصر نشاطها في الاسهام في مشاريع القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء، وتحصل على السيولة بالاقتراض من البنك الدولي واصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية الدولية، وتقوم المؤسسة بالتمويل بالمشاركة مع الحكومات والمنظمين في الدول المضيفة بنسب متوازنة عادة ما تمون قليلة. (بلمقدم، مصطفى؛ تيقاوي، العربي، 2014، صفحة 104)

❖ الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار:

تأسست عام 1988 وتهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء، بما تقدمه من ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد خسائر المخاطر غير التجارية التي تواجههم في الدول النامية، إلى جانب ما تقدمه الوكالة للدول النامية من معونات فنية لإعداد وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية. (بلمقدم، مصطفى؛ تيقاوي، العربي، 2014، صفحة 104)

❖ المؤسسة الدولية للتنمية

هي من مؤسسات مجموعة البنك الدولي ومعنية بمساعدة أشد بلدان العالم فقرا وتهدف هذه المؤسسة التي أنشئت عام 1960 إلى الحد من الفقر، من خلال تقديم قروض (تسمى اعتمادات) ومنح لبرامج تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة وتحسين الأحوال المعيشية للناس. (المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، 2019، صفحة 03)

تخضع المؤسسة لرقابة 173 بلدا وهي البلدان المساهمة فيها والتي تشكل مجلس المحافظين، ويدير الأعمال الانمائية اليومية للمؤسسة موظفو العمليات بالبنك والحكومات والهيئات المنفذة. وتمثلت أهم انجازات المؤسسة الدولية للتنمية في فترة السنوات المالية 2011-2018 في: (المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، 2019، صفحة 06)

- 8,5 مليون معلم تم تعيينهم وتدريبهم.
- 274 مليون طفل تم تحصينهم؛
- 657 مليون شخص تلقوا خدمات الرعاية الصحية؛
- 44 مليون شخص أصبح بمقدورهم الحصول على خدمات الكهرباء المحسنة؛
- 657 مليون شخص تمكنوا من الحصول على خدمات مياه أفضل.

3.1.3 جهود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقيق التنمية خلال جائحة كورونا

حسب التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2020 والذي جاء بعنوان (عام لا مثيل له) فقد تمثلت أهم الانجازات لصندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي فيما يلي:

نتيجة لأسعار الفائدة المنخفضة على مدار أكثر من عقد من الزمن أدى ذلك إلى تراكم المخاطر المالية العالمية وارتفاع مستويات الدين، ووجهت جائحة كورونا ضربة قاسية للعديد من البلدان الضعيفة منخفضة الدخل، وتعرضت حوالي 50% من البلدان لمخاطر عالية من الدخول في حالة المديونية الحرجة، حيث الصدمات الاقتصادية مثل تفشي فيروس عالمي يمكن أن تعطل اقتصاداتها وتعكس مسار تدفقات التمويل.

عمل الصندوق إلى جانب مؤسسات شريكة أخرى مع البلدان منخفضة الدخل على تقوية ممارستها المتعلقة بإدارة الدين والشفافية، وتضمن ذلك تقديم الدعم الفني في سياق جهود البلدان لإعداد ونشر استراتيجيات إدارة الدين وتقارير الدين.

كما أنه في ظل الاحتياجات التمويلية لتحقيق أهداف التنمية قام صندوق النقد الدولي بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية التشغيلية لممارسات الاقتراض المستدام.

هذا وأجرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقييما شاملا لتطور مكان الضعف المتعلقة بالديون في الاقتصادات منخفضة الدخل.

وفي سبيل تحقيق التنمية دائما ولتخفيف آثار تغير المناخ قدم صندوق النقد الدولي إرشادات علمية ذات خصوصية قطرية حول خيارات سياسات المالية العامة وغيرها من السياسات لتنفيذ استراتيجيات تخفيف الآثار مثل تسعير الكربون، إصلاح نظم دعم أسعار الوقود الأحفوري.

ولمساعدة البلدان على التكيف مع الكوارث الطبيعية لدى وقوعها، قام الصندوق بتعميق شبكة الأمان المالي عن طريق زيادة الحدود القصوى للاستفادة من موارد التمويل الطارئ، كما قدم الصندوق بالاشتراك مع البنك الدولي تقنيات شاملة لدرجة الاستعداد والآخر الاقتصادي الكلي، والتخفيف من حدة الآثار والتكيف مع التغير واستراتيجيات التمويل في البلدان الصغيرة والضعيفة وذات القدرات المحدودة.

2.3 مؤسسات التمويل الإقليمية

تعتبر مؤسسات التمويل الإقليمية مؤسسات تمويل مجموعة من الدول ترتبط مع بعضها بمواقع جغرافية، وسيتم التطرق إلى أهم هذه المؤسسات.

1.2.3 تعريف بنوك التنمية الإقليمية

تعتبر بنوك التنمية الإقليمية ترتيبات مالية إقليمية تم إنشاؤها في إطار مبادلات التعاون الإقليمي بين الدول النامية، وهي عبارة عن هيئات تمويل متعددة الأطراف تعمل على توفير التمويل والمساعدات للدول الأعضاء في شكل قروض، ضمانات وهبات والمشورة المهنية، وذلك من أجل دعم وترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهاته الدول، ويطلق مصطلح بنوك التنمية الإقليمية على كل من البنوك التالية: (موالدي، سليم، 2014، صفحة 141):

- بنك التنمية الأفريقي؛
- بنك التنمية الآسيوي؛
- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير؛
- مجموعة بنك التنمية للدول الأمريكية؛
- البنك الإسلامي للتنمية.

تتميز البنوك سالفه الذكر بمجموعة من الخصائص نوجزها كالتالي:

- قاعدة عريضة من الأعضاء تشمل بلدانا نامية مقترضة وبلدانا مانحة متقدمة.
- لا تقتصر عضويتها على بلدان إقليم بذاته أو دول أعضاء البنوك الإقليمية للتنمية.
- لكل بلد وضعه القانوني المستقل ونظامه الخاص في إدارة عملياته.

هذا وتقدم هذه البنوك التمويل لمشاريع التنمية من خلال: (موالدي، سليم، 2014، صفحة 143)

- قروض طويلة الأجل تمنح بسعر الفائدة في السوق، وتمول هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأسواق الدولية لرأس المال ثم تعيد إقراض هذه الأموال إلى الحكومات المقترضة في البلدان النامية.
- قروض لأجل طويل جدا بسعر فائدة يقل كثيرا عن سعر الفائدة السائدة في السوق، ويتم تمويل هذه القروض من خلال المساهمات المباشرة للحكومات في البلدان المانحة.
- منح تمويلية تقدمها بعض بنوك التنمية الإقليمية، ومعظمها موجهة للمساعدات الفنية أو الخدمات الاستشارية أو اعداد المشروعات.

2.2.3 البعد التمويلي لبنوك التنمية الإقليمية وتدابير التنمية

تلعب بنوك التنمية الإقليمية دورا محوريا في دعم عملية التكامل الاقليمي في الدول الأعضاء، وذلك نتيجة لما أصبحت تمثله عملية التكامل من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وما ينتج عنه من فتح فرص جديدة للاستفادة من:

- الأسواق الخارجية؛
- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- الاستفادة من وفرة الحجم وحرية عوامل الانتاج.

بالإضافة إلى ما سبق تلعب بنوك التنمية الإقليمية دورا أساسيا في دعم عملية التنمية واستدامتها وذلك من خلال مواكبة التغيرات في البيئة الاقتصادية وما يرافقها من تحولات اجتماعية وتقنية موافقة لها، من توفير بيئة اقتصادية مواتية، توفر عنصر بشري مكون وفعال ووجود بيئة خصبة للنمو والتطور، كما شكلت التحديات الجديدة المرتبطة بالتنمية أهم القضايا المطروحة للنقاش في الفترة الأخيرة (موالدي، سليم، 2014، صفحة 160)، وتتمثل هذه التحديات في:

- أهداف الألفية؛
 - أزمة المديونية؛
 - تلوث البيئة؛
 - مشكلة البطالة...الخ.
- ونتيجة لذلك سعت وتوسى بنوك التنمية إلى التدخل ومعالجة القضايا سالفة الذكر.

3.2.3 أنواع مؤسسات التمويل الإقليمية

تتمثل أهم مصادر التمويل الإقليمية في المؤسسات التالية:

❖ صندوق النقد العربي

يعتبر صندوق النقد العربي من أهم مؤسسات العمل العربي المشترك، والذي أنشئ في ظروف ومناخ من القيم والمبادئ الأساسية، مسؤولا عن الاشراف على الجانبين المالي والنقدي في اقتصاديات الدول العربية، وقد تضمنت اتفاقية إنشاء صندوق النقد العربي المبرمة في مدينة الرباط سنة 1976 تحديدا واضحا للأغراض التي يسعى الصندوق للمساهمة في تحقيقها وتتمثل في: (أكبر، عمر محي الدين الجباري، 2009، صفحة 54):

- مساندة الدول العربية ماليا وفنيا في تصحيح الاختلالات الاقتصادية؛

- بلورة السياسات وأساليب التعاون والتنسيق في المجالين المالي والنقدي على المستويات الوطنية والاقليمية، العربية والدولية؛
 - تعزيز وتنمية حركة المبادلات التجارية في انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية.
- ❖ بنك الاستثمار الأوروبي

أسس عام 1958 من عشرة دول أوروبية، يهدف إلى تشجيع أساليب التكامل الاقتصادي، تقديم القروض للمساهمة في إنشاء المشروعات في الدول النامية وبأجل زمنية طويلة تصل إلى 12- 20 سنة مع فترة سماح، كما يهدف البنك إلى تعزيز النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، إضافة إلى قيامه بطرح السندات في أسواق المال الدولية. (الشمري، مايج شبيب; حمزة، حسن كريم، 2015، صفحة 107)

❖ بنك التنمية الأفريقي

إن فكرة إنشاء البنك الأفريقي للتنمية لم تكن فكرة أفريقية 100% وإنما تمخض عن الجهود الدولية للتنمية التي صاحبت انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. (موالدي، سليم، 2014، صفحة 221)

ويعتبر البنك الأفريقي للتنمية أهم مؤسسة اقليمية في افريقيا، أنشأ بالتعاون في المجال الاقتصادي والمالي بتكوين مؤسسات ترعى وتمول شؤون التنمية في الدول النامية.

❖ بنك التنمية الآسيوي

أنشأ عام 1965 يهدف إلى تمويل المشروعات المتنوعة داخل الدول الآسيوية، كما يشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويحفز تدفقات رأس المال من تلك الدول، وهو يمول بالدرجة الأولى مشاريع البنى الأساسية المولدة للنمو في الدول الأعضاء وبشروط ميسرة، وتعتمد القروض التي يمنحها على مقدرة الدولة العضو على السداد والجدوى الاقتصادية للمشروع. (الشمري، مايج شبيب; حمزة، حسن كريم، 2015، صفحة 108)

❖ البنك الاسلامي للتنمية

أسس البنك الاسلامي للتنمية عام 1974 وأعضاءه 40 دولة إسلامية يساهم في تقديم التمويل اللازم للبرامج الإنمائية في القطاع الحكومي والخاص، كما يقدم المعونات والاستشارات للأعضاء ولا سيما في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الحديثة. (الشمري، مايج شبيب; حمزة، حسن كريم، 2015، صفحة 109)

وتتألف مجموعة البنك الاسلامي للتنمية من خمسة كيانات هي:

- البنك الاسلامي للتنمية؛
- المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب؛
- المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص؛
- المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات؛
- المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة

وحسب التقرير السنوي للبنك الاسلامي للتنمية لسنة 2018 فإن الانجازات الأساسية تمثلت في:

- _ اعتمدت مجموعة البنك مبلغا إجماليا قدره 5 مليارات دينار اسلامي (7مليار أمريكي)، لتمويل 313 عملية لسنة 2018، وانخفضت اعتمادات البنك من موارده الرأسمالية العادية بنسبة 76% عما كانت عليه سنة 2017، إذ حول البنك اهتماماته إلى تنفيذ وتسليم المشاريع التي سبق أن اعتمدها وأولى اهتماما أقل لاعتماد مشاريع جديدة.
- _ اعتمد من الموارد الرأسمالية العادية مبلغ مليار دولار أمريكي لتمويل 27 عملية خصص منه 333.5 مليون دولار أمريكي لقطاع الطاقة، و208 مليون دولار أمريكي للنقل و105.5 مليون دولار أمريكي للصحة و45.3 مليون دولار للزراعة.
- _ مثل قطاع الطاقة 3% وقطاع النقل 19% من اجمالي تلك الاعتمادات، وهو ما يعني ضمنا أن البنى التحتية الضرورية التي تشكل أساس التحول الاقتصادي حصلت على 50% من إجمالي الاعتمادات، وكما خصصت كذلك خلال سنة 2018 اعتمادات هامة من موارد البنك الرأسمالية والعادية، لتشجيع الازدهار بالتواءم مع عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة.

4. خاتمة

مما سبق يتضح أن التمويل الدولي هو جانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير رؤوس الأموال دوليا، وتساهم فيه ما يعرف بمؤسسات التنمية، حيث يتمثل دور هذه المؤسسات في توفير رؤوس الأموال اللازمة لإتمام المشروعات وتخفيض البطالة في الدول المستقبلية للتمويل إذ تم استغلاله بشكل صحيح، بالإضافة إلى زيادة معدل التوظيف وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

حيث وجدنا أن مؤسسات التمويل الدولي الاقليمية تلعب دورا محوريا في دعم عملية التكامل الاقليمي في الدول الأعضاء، وذلك نتيجة لما أصبحت تمثله عملية التكامل للاندماج في الاقتصاد العالمي والتفتح عليه.

في حين أن مؤسسات التمويل الدولي المتمثلة في مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهم، ورغم الجهود المقدمة من طرفهم خاصة خلال جائحة كورونا وإن كان ذلك ظاهرياً، فإن هذا التمويل له عواقبه وسلبياته من تبعية وخضوع للشروط المنصوص عليها، ولذلك لا بد قبل طلب التمويل دراسة عديد جوانبه وتبعياته وكذا الاستغلال الأمثل له بما يحقق التنمية الفعلية للبلاد.

5. قائمة المراجع

- أكبر، عمر معي الدين الجباري. (2009). *التمويل الدولي*. الأكاديمية العربية المفتوحة.
- الشمري، مايج شبيب؛ حمزة، حسن كريم. (2015). *التمويل الدولي- أسس نظرية وأساليب تحليلية*. بغداد: دار الصبابة للطباعة والنشر.
- المؤسسة الدولية للتنمية (IDA). (2019). *نحو 2030: الاستثمار في النمو والقدرة على المجابة والفرص*. تاريخ الاسترداد 03 06 2022، من <http://ida.worldbank.org>
- النصور، إباد عبد الفتاح. (2013). *أساسيات في الاقتصاد الكلي*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- بدران، أحمد جابر. (2014). *التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة*. الجيزة: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية.
- برباص، الطاهر. (2009). أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية في الاقتصاد- دراسة حالة الجزائر. 25. (جامعة بسكرة، المحرر) بسكرة، علوم اقتصادية.
- بلمقدم، مصطفى؛ تيقاوي، العربي. (01 جوان، 2014). دور المنظمات المالية الدولية في تمويل التنمية على مستوى الدول النامية بعد الأزمة المالية 2008. *مجلة التكامل الاقتصادي*، 02 (01)، صفحة 104.
- بن شهرة، مدني. (2008). *سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية*. الجزائر: دار هومة.
- زيرمي، نعيمة. (01 09، 2016). التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمم للاستفادة لأزمة اليوم. *مجلة المالية والأسواق*، 03 (02)، صفحة 266.
- شكري، ماهر كنج؛ عوض، مروان. (2004). *المالية الدولية- العملات الأجنبية والمشتقات المالية (بين النظرية والتطبيق)*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عبد اللطيف مصيطف. (2008). تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية- دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر. الجزائر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- مدحت، أبو النصر؛ مدحت، ياسمين محمد. (2017). *التنمية المستدامة (مفهومها- أبعادها- مؤشرات)*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مصطفى، عبد اللطيف؛ سانية، عبد الرحمن. (2014). *دراسات في التنمية الاقتصادية*. بيروت: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- موالدي، سليم. (2014). بنوك التنمية الإقليمية كآلية لدعم التكامل الجهوي في الدول النامية " دراسة تطبيقية على مجموعة البنك الإفريقي للتنمية". 160. (جامعة الجزائر 03، المحرر) الجزائر، علوم التسيير.
- هاني، محمد؛ مزاح، ياسين. (جويلية، 2018). العجز الموازي كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2015. *الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة*، 01 (02)، صفحة 80.

- وليد الأشوح. (2017). *التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق*. الجيزة: يسطرون للطباعة والنشر والتوزيع.